

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢٥	١.٣%
العائد منذ بداية العام	٢٠.٨%
٢٠٢٤	٣٢.٣%
٢٠٢٣	٦٣.٩%
منذ ٥ سنوات	٣٠٧.٥%
منذ التأسيس	٦٣٣.١%

التقرير الربع سنوي

الربع الثالث ٢٠٢٥

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالادوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية

- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق

- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين

- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع

- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	مايو ٢٠٠٦
سعر الوثيقة ج.م	٣٨٤.١٦ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٦٥.٦٠ ج.م
كود بلومبرج الخاص بالصندوق	EFGSAFA
كود رويترز الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٨

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك البركة مصر	
تليفون	١٩٣٧٣
فاكس	+٢٠٢-٣٣٧٦١١٤٥٣
الخط الإلكتروني	http://www.albaraka-bank.com/

تحليل السوق

السوق الأمريكي

واصل السوق الأمريكي اتجاهه الصعودي خلال الربع الثالث من ٢٠٢٥ حيث ارتفع مؤشر S&P ٥٠٠ بـ ٧.٨% ليصل إلى ٦,٦٨٨ نقطة مرتفعا بـ ١٣.٧% منذ بداية العام. من الملاحظ ان ٢٠٢٥ كانت من أكثر الأعوام تنديبا في السوق الأمريكي حيث بدأ المستثمرون العام بنظرة متفائلة للإدارة الأمريكية الجديد في ظل اعلانهم إزالة المعوقات البيروقراطية والقيام بسياسة مالية توسعية. وبناء عليه ارتفع مؤشر S&P ٥٠٠ بـ ٤.٥% منذ بداية العام إلى ١٩ فبراير ليصل إلى أعلى قمة تاريخية عند ٦,١٤٤ نقطة. ولكن مع اشتداد وتيرة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة وشركاتها التجارية بدأ المستثمرون في التخوف من عدم وضوح رؤية تجاه نسب النمو المتوقعة في ظل معاملة الشركات من ارتفاع تكلفة المواد الخام وبناء عليه قررت التوقف عن أي خطط توسعية لحين وضوح الرؤية. وبناء عليه شهد السوق حركة تصحيحية قوية حيث انخفض السوق بـ ٢٠.٦% من القمة خلال الفترة من ١٩ فبراير إلى ٨ ابريل ليخفض المؤشر إلى ٤,٨٧٦ نقطة و تحول العائد منذ بداية العام إلى سالب ١٧.١%.

أدى هذا التراجع الإدارة الأمريكية إلى إيقاف الجمارك الجديدة لمدة ثلاثة أشهر من أجل التفاوض مع الشركاء التجاريين وتزامن ذلك مع قيام الشركان بنشر أرباح الربع الأول من ٢٠٢٥ محققة نسب نمو جيدة مدعومة بقطاع التكنولوجيا المستفيد من تطورات الذكاء الصناعي وهو ما أدى إلى عودة الهدوء لأسواق المال. وبناء عليه عادت الثقة للمستثمرين مما أدى إلى ارتفاع السوق بـ ٢٧.٣% خلال الفترة من ٨ ابريل إلى ٢٢ سبتمبر ليصل مؤشر S&P ٥٠٠ إلى قمة جديدة عند ٦,٦٩٤ نقطة. حافظ السوق على استقراره خلال ما تبقى من الربع المالي منخفضا ٠.١% ليصل إلى ٦,٦٨٨ نقطة منيها التسعة أشهر الأولى من العام مرتفعا بـ ١٣.٧%.

الأسواق الناشئة

تفوقت الأسواق الناشئة على السوق الأمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٥ لأول مرة منذ سنوات حيث ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بـ ٢٥.٢% مدعوما بالسوق الصيني عقب تقديم اكتشاف DeepSeek للذكاء الصناعي الذي ارتفع بـ ٣٨.١% في حين أنه يمثل في حدود ٣.٠% من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة. حدث هذا التوقع في الأداء نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية:

١. انخفضت قيمة الدولار الأمريكي امام العملات متوسطة العملات الرئيسية بـ ٩.٩% خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٥ و هو ما يساعد في ارتفاع نسب نمو الاقتصاديات الناشئة.
٢. عود بنك الاحتياطي الفيدرالي سياسته توسعية وهو ما يساعد أيضا في ارتفاع نسب نمو الاقتصاديات الناشئة.
٣. كانت الأسهم الصينية تتداول على تقييمات منخفضة جدا في نهاية ٢٠٢٤ ولذلك ومع ظهور DeepSeek ودخول الصين بقوة في مجال الذكاء الصناعي بالإضافة إلى التحسن التدريجي في الاقتصاد الصيني كان يجب أن ينعكس هذا التطور على تقييمات الشركات الصينية.

سوق الأسهم المصرية

ارتفع السوق المصري بـ ٢٣.٣% خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٥ متماشيا في نفس الاتجاه مع الأسواق الناشئة. من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت بـ ٢٥.٣% خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ مما يعني أن السوق مازال يتداول على نفس مضاعف الربحية التي بدأ بها العام. وبناء عليه نتوقع أن أرباح الشركات خلال ٢٠٢٥ ستكون بين ٣٠-٣٥% وأن السوق سيرتفع بمعدل مماثل أو أفضل في ظل أن السوق يتداول على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر بـ ١٠ مرات و هو أقل بـ ٣٣% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ٩.٠ مرات.

نعتقد أن السوق المصري يفتد الحافز القوي للارتفاع في ظل أن المستثمرين المحليين لديهم نسب استثمار مرتفعة في حين ان تواجد المستثمرين الأجانب محدود عند ٧% من اجمالي تداول السوق مقارنة بـ ١٥% في نهاية ٢٠٢١. نعتقد ان فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من مستوياته التاريخية في حين ان نسب نمو الأرباح متماشية مع ارتفاع السوق مما يحافظ على تقييماته المنخفضة.